مجلة البحث التربوي

NATIONAL CENTER FOR EDUCATIONAL RESEARCH AND DEVELOPMENT

# استراتيجية مقترحة
# لتحقيق متطلبات برنامج إصلاح التعليم
# قبل الجامعي في مصر على ضوء نتائج التقييمات الدولية

إعداد

**محمود محمد السيد محمد سلامة**

"الباحث المساعد بالمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية"

إشراف

**أ. د نادية يوسف كمال**
أستاذ أصول التربية
بكلية البنات جامعة عين شمس

**أ. د حنان إسماعيل أحمد**
أستاذ أصول التربية
بكلية البنات جامعة عين شمس

الناشر

المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية بالقاهرة

جمهورية مصر العربية

يناير ٢٠٢٥م

# استراتيجية مقترحة لتحقيق متطلبات برنامج إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر على ضوء نتائج التقييمات الدولية

## مقدمة:

تسعى الوزارة من خلال تنفيذ برنامج الإصلاح، الذي بدأ في ٢٠١٨ وارتكز إلى أربعة ركائز أساسية، هي: إعطاء الأولوية لمرحلة رياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي، والتطوير المهني الفاعل للمعلمين والقادة، واستحداث نظام جديد لتقييم التحصيل العلمي للطلاب، وتفعيل أنظمة التعلم القائمة على التواصل، إلى تحسين تنافسية مخرجات النظام التعليمي بما يساعد التعليم المصري في الحصول على مرتبة أفضل في التقارير والتصنيفات الدولية، مثل تقرير التنافسية الدولية ومؤشر المعرفة العالمي وتقرير رأس المال البشري وغيرها.

وتمثل مجموعة من التقييمات الدولية التي انطلقت منذ ١٩٩٥ مؤشرًا رئيسًا تستند إليه التقارير السابقة عند تصنيف نظم التعليم في الدول المختلفة، ويمكن أن يرجع مبرر الاهتمام بالمشاركة في التقييمات الدولية إلى أنها تركز على قياس مهارات التلاميذ في القراءة والعلوم والرياضيات مقارنةً بنظرائهم في الدول الأخرى، كما أنها تعكس احتياجات المعلمين والمديرين من التنمية المهنية وممارساتهم الفعلية في بيئة العمل، أي أنها أداة تقييم موضوعية لأداء النظام التعليمي تسمح لمتخذي القرار وصانعي السياسة التعليمية باتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق أهداف برنامج إصلاح النظام التعليمي في ضوء بيانات صحيحة وشفافة، وتعد دراسات التقييم الدولية وسيلة للمقارنة، وطريقة للتعلم من الآخرين، وطريقة فهم نظامنا التعليمي.

## مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تحددت مشكلة الدراسة في أن نتائج مشاركة التلاميذ المصريين في التقييمات الدولية أكدت وجود اختلالات في السياسات التعليمية؛ وقد أدت تلك الاختلالات إلى انخفاض مستوى التلاميذ المصريين في الرياضيات والعلوم والقراءة، مما يؤكد ضرورة تحديد متطلبات إصلاح السياسات التعليمية في ضوء تلك النتائج من أجل تحسين مخرجات النظام التعليمي بانتهاء تنفيذ برنامج إصلاح التعليم والذي يمتد حتى عام ٢٠٣٠، وفقًا لما جاء في خطة مصر الاستراتيجية للتنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠".

**وقد طرحت الدراسة الأسئلة التالية:**

١. ما الإطار النظري للتقييمات الدولية ودورها في إصلاح النظم التعليمية؟
٢. ما أبرز ملامح برنامج إصلاح التعليم المصري (٢٠١٨ – ٢٠٢٥)؟
٣. ما استفادة مصر من نتائج التقييمات الدولية التي شاركت بها في تنفيذ برنامج إصلاح التعليم (٢٠١٨ – ٢٠٢٥)؟
٤. ما متطلبات تحسين واقع استفادة مصر من نتائج التقييمات الدولية في برنامجها لإصلاح التعليم من وجهة نظر الخبراء؟
٥. ما الاستراتيجية المقترحة لتحقيق متطلبات برنامج إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر على ضوء نتائج التقييمات الدولية؟

## أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

١. تعرف ماهية التقييمات الدولية وأهدافها ومجالات تركيزها للوقوف على أهمية المشاركة فيها ودورها في دعم برامج إصلاح التعليم.

٢. إلقاء الضوء على أهم ملامح برنامج إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر كما جاءت في وثيقة البنك الدولي ومدى التقدم نحو تحقيق أهدافه.
٣. إبراز نتائج نظام التعليم المصري في التقييمات الدولية المختلفة ودور تلك النتائج في عملية الإصلاح.
٤. تعرف واقع استفادة مصر من نتائج التقييمات الدولية التي شاركت بها في تنفيذ برنامج إصلاح التعليم (٢٠١٨ – ٢٠٢٥).
٥. تحديد متطلبات تحسين واقع استفادة مصر من نتائج التقييمات الدولية في برنامجها لإصلاح التعليم من وجهة نظر الخبراء.
٦. طرح استراتيجية مقترحة لتحقيق متطلبات برنامج إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر على ضوء نتائج التقييمات الدولية.

## منهج الدراسة وأداتها:

اتبعت الدراسة **المنهج الوصفي** لتحليل نتائج مشاركات التلاميذ المصريين في التقييمات الدولية التي شاركوا فيها منذ عام ٢٠٠٣، وتحديد متطلبات برنامج إصلاح التعليم المصري (٢٠١٨-٢٠٢٣) في ضوء هذه النتائج، كما استخدمت الدراسة **التخطيط الإستراتيجي** بناءً على خطوات **نموذج فايفر (Pfieffer)** لطرح الاستراتيجية المقترحة لتحقيق متطلبات برنامج إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر على ضوء نتائج التقييمات الدولية.

واستخدم الباحث "استطلاع رأي الخبراء"، الذين بلغ عددهم (٤٠) خبيرًا من كليات التربية، والمركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، والمركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، وديوان وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، كأداة لتحديد أبرز

متطلبات تحسين استفادة مصر من نتائج التقييمات الدولية في إصلاح النظام التعليمي من وجهة نظر الخبراء.

## خطوات السير في الدراسة:

سارت الدراسة وفق الخطوات الإجرائية التالية:

١. **الخطوة الأولي:** تحديد الإطار العام للدراسة.
٢. **الخطوة الثانية:** تحديد الإطار النظري للتقييمات الدولية المختلفة للأنظمة التعليمية من خلال الأدبيات والدوريات التي تناولت التقييمات الدولية.
٣. **الخطوة الثالثة:** وصف وتحليل برنامج إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر، وأبرز العوامل المؤثرة في تحقيق أهدافه.
٤. **الخطوة الرابعة:** التعرف على واقع استفادة مصر من نتائج التقييمات الدولية التي شاركت بها في تنفيذ برنامج إصلاح التعليم (٢٠١٨ – ٢٠٢٥) من خلال تحليل الوثائق والتقارير الخاصة بنتائج مشاركات التلاميذ المصريين في التقييمات الدولية ووثائق وزارة التربية والتعليم والبنك الدولي.
٥. **الخطوة الخامسة:** تحديد متطلبات تحسين واقع الاستفادة من نتائج التقييمات الدولية لتحقيق أهداف برنامج الإصلاح من خلال "استطلاع رأي الخبراء".
٦. **الخطوة السادسة:** على ضوء ما تم التوصل إليه في الخطوات السابقة، خرجت الدراسة باستراتيجية مقترحة من خلال اتباع خطوات نموذج فايفر للتخطيط الاستراتيجي لتحقيق متطلبات برنامج إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر على ضوء نتائج التقييمات الدولية.

## نتائج الدراسة بشقيها النظري والميداني:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التي يمكن تقسيمها إلى:

### أولاً: خلاصة نتائج الدراسة النظرية:

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج النظرية، التي تم تقسيمها إلى ثلاثة محاور، تضمن كلٌ منها عددًا من النقاط، يمكن توضيح أبرزها فيما يلي:

**١. دور نتائج التقييمات الدولية في إصلاح الأنظمة التعليمية:**

- تحسين آليات تمويل التعليم في ضوء نتائج التقييمات الدولية بزيادة ميزانية التعليم المخصصة لتقليل كثافات الفصول وتطوير البنية التحتية.
- تعزيز وتطوير برامج التنمية المهنية للمعلمين والمديرين من خلال واستحداث برامج عبر الإنترنت وعقد ورش عمل وتقديم حوافز للمشاركة في برامج التدريب.
- تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة لزيادة وقت التدريس المخصص للقراءة والرياضيات والعلوم خاصة في مرحلة التعليم الأساسي.
- إصلاح المناهج الدراسية وتبرير التركيز على بعض المهارات والمواد التعليمية وتعديل مناهج الرياضيات والعلوم والقراءة ومراجعة التقييمات الوطنية.
- إصلاح السياسات المتعلقة بالتدريس والتعلم والتي تتضمن إدارة الفصل والعلاقات بين المعلم والطلاب والرضا الوظيفي والفعالية لدى المعلمين والمديرين.

**٢. العوامل المؤثرة على التقدم نحو تحقيق أهداف برنامج إصلاح التعليم قبل الجامعي المصري (٢٠١٨ – ٢٠٢٥):**

- لم تتمكن وزارة التربية والتعليم بشكل كبير من تبرير اللجوء للسياسات المتبعة، كما أن أهداف السياسات الجديدة لم تكن واضحة في بداية تطبيق برنامج الإصلاح.
- كانت قدرة وزارة التربية والتعليم على تحديد أصحاب المصلحة في برنامج إصلاح التعليم وتحديد قيمهم ودوافعهم ضعيفة.
- كانت ردود أفعال أصحاب المصلحة من المعلمين ومديري المدارس وأولياء الأمور معارضة لسياسات برنامج الإصلاح.
- أثرت التوجهات المجتمعية بشكل كبير على تنفيذ بعض سياسات برنامج الإصلاح.
- أثرت آليات توزيع المهام والمسؤوليات على تنفيذ مشروع إصلاح التعليم، حيث لم تشارك الأكاديمية المهنية للمعلم في صياغة إطار التنمية المهنية للمعلمين والمديرين، كما لم يشارك المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في مراجعة أهداف برنامج الإصلاح أو تعديل بنوده.
- كانت آليات تخصيص الموارد المالية والتكنولوجية والبشرية المتاحة ضعيفة الفعالية.

**٣. استفادة التعليم المصري من نتائج التقييمات الدولية في برنامج إصلاح التعليم قبل الجامعي (٢٠١٨ – ٢٠٢٥):**

- استفاد التعليم المصري من نتائج التقييمات الدولية في برنامج الإصلاح، حيث تم إصلاح المناهج الدراسية كليًا أو جزئيًا منذ عام ٢٠١٨.

- حاولت وزارة التربية والتعليم الاستفادة في النتائج في التقييمات الدولية بتطوير برامج التنمية المهنية المستمرة للمعلمين والمديرين، إلا أن مجال العمل الثاني ومجالاته الفرعية من برنامج إصلاح التعليم لم يتحقق الهدف منه حتى منتصف ٢٠٢٤.
- استفاد برنامج إصلاح التعليم قبل الجامعي المصري من نتائج التقييمات الدولية في إصلاح نظام التقييم الوطني.
- تم دمج التكنولوجيا داخل الفصول وفي عملية تقييم التلاميذ وإتاحة المنصات التعليمية الرقمية للصفوف من الرابع وحتى الثاني عشر.
- لم تتمكن وزارة التربية والتعليم من تحقيق الانضباط المدرسي على الرغم من إصدار لائحة الانضباط المدرسي منذ عام ٢٠١٥.
- لم تتمكن وزارة التربية والتعليم من الاستفادة من نتائج التقييمات الدولية في تحسين متوسط ساعات الدراسة الفعلية للقراءة والرياضيات والعلوم.
- لم تتمكن وزارة التربية والتعليم من الاستفادة من نتائج التقييمات الدولية فيما يتعلق بالحد من ارتفاع ظاهرة الغياب بين التلاميذ.

**ثانياً: خلاصة نتائج الدراسة الميدانية:**

تمثلت أهم نتائج الدراسة الميدانية، المتمثلة في استطلاع رأي الخبراء حول تحديد أبرز متطلبات تحسين استفادة مصر من نتاج التقييمات الدولية في تحقيق أهداف برنامج إصلاح التعليم قبل الجامعي المصري (٢٠١٨ –٢٠٢٥)، فيما يلي:

١. **ضرورة تحسين أساليب تصميم السياسات التعليمية وتكاملها**، وذلك من خلال:

- وضع سياسات تحقق التوازن بين ساعات الدراسة الفعلية وأهداف المناهج الجديدة، حيث تضطر الوزارة لحذف بعض الأجزاء بسبب قصر مدة العام الدراسي.

- تحسين السياسات المتعلقة بإنتاج وتوزيع التغذية المدرسية.
- توجيه المزيد من الدعم للسياسات التعليمية المتعلقة بإعداد المعلمين قبل وأثناء الخدمة، بالإضافة إلى ضرورة تطوير سياسات اختيار مديري المدارس وتحقيق التنمية المهنية لهم.
- التوسع في إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني لزيادة أعداد فصول رياض الأطفال.

٢. هناك حاجة واضحة إلى **تحسين آليات توزيع المهام والأدوار والمسؤوليات بين جهات التنفيذ المختلفة**، وهو ما يمكن أن يتم من خلال:

- زيادة الاعتماد على الأكاديمية المهنية للمعلم في تخطيط وتنفيذ إطار التنمية المهنية المستمرة للمعلمين والمديرين.
- إسناد مسؤولية تحديد ساعات الدراسة الفعلية بما يتناسب مع أهداف المناهج الجديدة إلى الهيئات البحثية والإدارة المركزية لتطوير المناهج.
- إشراك المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في عملية إعداد الدراسات والبحوث العلمية عند مراجعة بنود برنامج الإصلاح بالتعاون مع البنك الدولي.
- تفعيل لامركزية التنفيذ ومنح المديريات التعليمية صلاحيات أكبر لتحقيق الانضباط المدرسي.
- الاعتماد على كليات التربية في تحقيق الهدف الخاص بتحسين برامج إعداد المعلمين قبل الخدمة.

٣. من الضروري **تطوير خطة للاتصال مع أصحاب المصلحة** بما يتضمن آليات إقناعهم بدعم السياسات التعليمية الجديدة، وذلك من خلال:

- تحديث وسائل الاتصال والتواصل مع أصحاب المصلحة بما يضمن الوصول إلى جميع الفئات.

- زيادة أعداد اللقاءات وورش العمل مع المعلمين ومديري المدارس بهدف نشر الوعي بمستجدات النظام التعليمي والتعديلات التي تطرأ على السياسات التعليمية.
- استحداث آلية لتقييم ردود أفعال الفئات المستهدفة تجاه ما يستجد من سياسات أو إدخال تعديلات على السياسات القائمة والاستجابة لمطالبهم بما يضمن التقدم نحو الأهداف بدون عوائق.

٤. تحتاج وزارة التربية والتعليم **لتحسين آليات توزيع الموارد الأساسية اللازمة لتنفيذ السياسات التعليمية** الجديدة بما في ذلك التمويل والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من خلال:

- مراجعة أولويات الإنفاق في وزارة التربية والتعليم بما يضمن تخصيص الموارد وتحقيق أقصى استفادة ممكنة منها وتقليل نسب الهدر فيها.
- استحداث آليات تضمن زيادة مخصصات المعلمين من الموارد بما يحسن مستويات الرضا الوظيفي لديهم.
- تحسين آليات وضع الخطة الزمنية للعام الدراسي بما يضمن زيادة عدد ساعات الدراسة الفعلية للقراءة والرياضيات والعلوم.
- عقد شراكات مع جهات وهيئات دولية ومحلية بهدف تحسين برنامج التغذية المدرسية خاصة في مرحلة التعليم الأساسي.

٥. **تطوير سبل تحديد التوقيتات المقررة** والجدول الزمني لتنفيذ كل مرحلة من مراحل السياسات التعليمية لبرنامج الإصلاح، وذلك من خلال:

- تعزيز الاعتماد على التكنولوجيا للتنسيق بين جهات التنفيذ خلال مدة تطبيق برنامج الإصلاح.

- ضرورة تطوير طرق معالجة التأخر في تنفيذ بعض المبادرات والسياسات.
- الاعتماد على البيانات التي توفرها عملية التقييم والمتابعة المستمرة لتحديث توقيتات تنفيذ كل سياسة أو مبادرة ضمن برنامج الإصلاح.

٦. تحتاج وزارة التربية والتعليم لتحقيق أهداف برنامج الإصلاح عن طريق **تطوير أساليب جمع البيانات والمتابعة والمساءلة**، وذلك من خلال:

- تحديث مؤشرات الأداء المرتبطة بأهداف كل سياسة أو مبادرة من مبادرات برنامج الإصلاح.
- ربط نظام جمع البيانات والمتابعة بنظام إدارة المعلومات داخل وزارة التربية والتعليم.
- بناء قدرات فريق جمع البيانات والمتابعة وضمان استقلاليته.

وانتهت الدراسة بتقديم استراتيجية مقترحة لتحقيق متطلبات برنامج إصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر على ضوء نتائج التقييمات الدولية، وقد تضمنت الاستراتيجية المقترحة ست غايات استراتيجية، تضمنت كلٌ منها مجموعة من الأهداف الاستراتيجية والأنشطة التنفيذية، ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بكل هدف، بالإضافة إلى تحليل الفجوات، وتحديد مسؤولية التنفيذ والمدى الزمني المقترح لكل هدف. وتحددت الغايات الاستراتيجية الست فيما يلي:

١. تحسين تصميم السياسات وتكاملها.
٢. تطوير الآليات المتبعة في توزيع المهام والأدوار والمسؤوليات بين جهات التنفيذ.
٣. تطوير خطة للاتصال مع أصحاب المصلحة.
٤. تحسين آليات توزيع الموارد الأساسية اللازمة لتنفيذ السياسات التعليمية الجديدة.
٥. تطوير سبل تحديد التوقيتات المقررة والجدول الزمني لتنفيذ السياسات الجديدة.
٦. تطوير أساليب جمع البيانات والمتابعة والمساءلة.